**البيان الختامي للمنتدى الأول للحق في السكن اللائق**

**تونس، من 24 إلى 27 أكتوبر 2013**

في إطار الأيام العالمية "صفرإخلاء،من أجل الحق في السكن الكريم واللائق للجميع " التي نظمت في العالم خلال شهرأكتوبر،تحت إشراف الائتلاف الدولي للسكان،ولتثمين المجهودات المبذولة أثناء الجمع العالمي للسكان (المنتدى الاجتماعي العالمي تونس 2013)،انعقد المنتدى الأول للحق في السكن اللائق أيام 24-27 أكتوبر 2013 بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعميربسيدي بوسعيد،وذلك بحضورعدد كبيرمن ممثلي جمعيات المجتمع المدني والإخصائيين،وبمشاركة مغاربية وعالمية.

**للكل (ذكورا وإناثا) الحق في "سكن لائق"**

يعتبرالحق في السكن أحد أهم الحقوق الطبيعية والاجتماعية المندرجة في المعاهدات والمواثيق الدولية،المصادق عليها من قبل السلطات التونسية، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية (PIDESC)والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لا يعني الحق في السكن اللائق التوفر على أربعة جدران وسقف. إنه حق كل امرأة و رجل، شبابا كانوا أم أطفالا، في العيش بأمان في منازلهم الخاصة، المكونة لمجمعات، بشكل يمكن من العيش في ظل السلم والكرامة،سواء في المدن أو الأرياف.

للأسف،بقي هذا بدون تفعيل، بغض النظر عن الواقع القاسي للوضع في الحكومات المختلفة، مع عدم وجود تشخيص حقيقي للحالة السكنية المتهالكة و المهمشة، حتى بعد 14 يناير 2011. في الواقع، لم تقم السلطات بأدنى مجهود لإصلاحها أو تغييرها بل ساهمت على العكس في تفاقم الأوضاع و سيرها نحو وضع مأساوي يمكن معاينته اليوم.

يدعو منطق الرأسمالية، الذي تنمو حسبه المدن بشراسة على حساب القرى، إلى ترويج المزايدات والمشاريع العملاقة و الاستيلاء على الأراضي و المياه و الموارد الطبيعية، مدمرين بذلك المنظومة البيئية التي تربط بين هذين المجالين. و يتم ذلك في إطارالخطاب السائد الذي يعتبرأن التحضرلا مفرمنه و أن الصناعات الزراعية قادرة على القضاء على الجوع و الفقر.

لقد خلقت الشعوب العديد من البدائل و المقترحات، فأصبح من الضروري تعزيز التضامن بين الحركات الريفية و الحضرية لبناء تحالفات وطنية و دولية كقوة ضاغطة قادرة على التأثير في كل المستويات.

و لهذا، أصدر هذا المنتدى الأول من أجل الحق في السكن اللائق توصيات من اجل تفعيل المحتويات الاجتماعية المؤسسة على الثورة الشعبية، و المتمثلة في الحق في الكرامة لجميع المواطنين، رجالا و نساء.

**توصيات المنتدى الأول للحق في السكن اللائق**

**تونس،من 24 إلى 27 أكتوبر 2013**

نحن،مواطنون ومواطنات، نشطاء و ناشطات المجتمع المدني، في ختام هذا المنتدى الأول للحق في السكن اللائق و لجعل هذا الحق أولوية وطنية، قررنا إنشاء ارضية مستقلة و مشتركة و موحدة و قانونية، تجمع السكان و الخبراء والمواطنين و جمعيات المجتمع المدني، في تعاون مع المؤسسات العمومية، و ذلك من أجل إعداد سياسات و مشاريع السكن اللائق و كذا المصادقة عليها، وتفعيلها، وتتبعها بواسطة آليات قانونية و تقنية و مالية و إدارية فعالة.

**لذلك نقترح ونطالب بما يلي:**

1. دسترة الحق في السكن اللائق و الكريم، وفقا للالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدولة التونسية بالمصادقة على المعاهدات الدولية، و خاصة الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (PIDESC).

2. ضمان الدولة بدون قيد أو شرط للحق في النفاذ إلى المعلومة، و خاصة الاجتماعية و الاقتصادية، لكل السكان و جميع الفاعلين المعنيين من المجتمع المدني.

إنشاء مراصد جهوية و محلية لاستخدام هذه المعلومة، من أجل

- تحديد و تشخيص: الأحياء الشعبية الهشة و المهمشة في المناطق الحضرية و الريفية؛ و العدد الحقيقي للمشردين و النازحين و ظروفهم المعيشية؛ و المساكن الخاصة و العامة الشاغرة لفترة طويلة؛ و كذلك كشف المضاربات و الاحتيالات العقارية.

- التنبيه لانتهاكات الحق في السكن اللائق، و خاصة عمليات الإخلاء، و ذلك من أجل دعم التضامن، و المتابعات القانونية وإيجاد حلول مناسبة و مطابقة لميثاق PIDESC.

3. المصادقة على قانون وتفعيله من أجل ضمان الوظيفة الاجتماعية للملكية و جعل أسعارها في المتناول (إيجار،شراء)، و ذلك من خلال مراقبة عمومية و مواطنية للسوق العقاري، و بالتالي إنهاء الظلم الذي يعيشه أصحاب السكن الغير اللائق والهش والمشردين، وذلك رغم تواجد وحدات سكنية شاغرة.

4. لامركزية السلط على الصعيدين المحلي و الجهوي من أجل تعزيز الحوكمة و مشاركة جميع الفاعلين المعنيين، و خاصة السكان و منظمات المجتمع المدني و الخبراء.

5. المصادقة على قانون و تفعيله من أجل إعادة إحياء خدمة عامة حقيقية خاصة بالسكن الاجتماعي، مدعومة في نفس الوقت من قبل الدولة و مسيرة من طرف الجماعات المحلية و (أو) بشراكة مع أحد منظومات تعاونيات السكن، المنبثقة عن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، سواء كانت مالكة، أو مسيرة للسكن ذي التكلفة المنخفضة. و يكون هذا القانون الضامن للحيازة الآمنة للإيجار و تكافؤ الفرص للجميع.

6. المصادقة على قانون و تفعيله من أجل ضمان استخدام الأرض و السكن لتشجيع إعادة التأهيل التشاركي للمدن القديمة و الأحياء الشعبية المتهالكة، فيفعل احترام حقوق الإنسان و الحقوق البيئية، و حضر الطرد و كل مضاربة.

7. تفعيل القوانين الجنائية التي تجرم الاحتيال و تتابع و تعاقب المتورطين بشدة.

8. مراجعة الديون المستحقة بموجب الاتفاقيات المبرمة بعد 14 يناير 2011، و خاصة تلك التي تتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية، و المثقلة لصندوق الدولة، والمستنزفة بالتالي دافعي الضرائب.

9. تحديد الدولة للموارد اللازمة لتلبية العجز في السكن، و إعطاء الأولوية، في قانون المالية و في منح تمويل الجماعات المحلية للجهات، لدعم سياسات الإسكان المؤسسة على احترام حقوق الإنسان، و خاصة من خلال إلغاء الديون الخارجية (مثال كينيا-إيطاليا كمرجع).

10. تعبئة الفاعلين المعنيين، و خاصة السكان و السلطات المحلية، لجعل المساكن الشاغرة لمدة طويلة، قابلة للسكن في أقرب الآجال، وذلك باستخدام الإطار القانوني وثغراته.

11. المصادقة على قوانين ملائمة و تفعيلها من أجل إلزام الدولة بفتح مراكز إيواء و إدماج لاستيعاب الأطفال و النساء و الرجال المشردين و الأشخاص المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة، و كذا إلزامها على تهيئة و إعادة تهيئة المباني العامة مثلا الأحياء الجامعية و مؤسسات العجزة، وفقا لجميع المتطلبات القانونية المحددة في المعاهدات الدولية.

12. المصادقة على قانون و تفعيله من أجل إلزام الدولة بتمكين كل الطلبة و الطالبات، على مر السنوات الجامعية، من إعانة على السكن أو توفير السكن اللائق الذي يجمع بين الحداثة و النفعية و الإيجار المناسب، و هي ظروف مثالية كفيلة بتعزيز نجاحهم الجامعي.

13. تعزيز و تطوير القاعدة المغاربية و الدولية المؤسسة بتاريخ 29 مارس 2013 على إثر الجمعية العالمية للسكان (المنتدى لاجتماعي العالمي، تونس 2013)، و ذلك من أجل إنشاء المجموعة المروجة للتحالف المغاربي للسكان بين التحالف الدولي للسكان من جهة، و المنظمات الاجتماعية في تونس و الجزائر و المغرب، من جهة أخرى. يهدف هذا المنبر تعزيز تبادل الخبرات و الاستراتيجيات لبناء قوة متحدة للنضال من أجل الحق في السكن اللائق و الكريم لكل السكان، و خاصة المهاجرين، وكذا الاهتمام بالتأثير السياسي العام والمحلي، و خصوصا على صعيد منطقة المغرب العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط.

**نعلن...**

- تضامننا مع نضالات و بدائل منظمات السكان في المناطق الريفية و الحضرية.
- مقاومتنا جميعا و مطالبتنا بإنهاء كل أشكال تجريم نضالات الحركات الاجتماعية و النشطاء الملتزمين بفرض احترام و تفعيل حقوق الإنسان و الحقوق الجماعية في السكن و الأرض و المدينة و الماء و الطعام و الشغل و الممتلكات العامة.

**وندعو...**

كل السكان ومنظمات المجتمع المدني والخبراء لتوقيع هذا البيان ودعم هذه المبادرة من أجل مستقبل أفضل لتونس.

**لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية**

**الملاحظة العامة رقم 4**

**عناصرالحق في السكن اللائق**

- أمنا لحيازة: بغض النظر عن مختلف أنواع الحيازة، ينبغي أن ينعم جميع الأشخاص بدرجة من الأمن تكفلا لحماية القانونية في حالة الإخلاء القسري و المضايقة و التهديدات الأخرى؛

- القدرة على تحمل التكاليف: ينبغي ألا تنطوي المشتريات الشخصية أو التكاليف المالية المتصلة بالسكن، بالإضافة إلى تكلفة الإيجار، على تهديد أو إخلال بتحقيق أو بالتمتع بالاحتياجات الأساسية مثل الغذاء و التعليم و الوصول إلى الخدمات الصحية؛

- صلاحية السكنى: ينبغي أن يوفر السكن اللائق بعض العناصر مثل المجال الكافي و الحماية من البرد و الرطوبة و الحرارة و المطر و الريح أو غير ذلك من المخاطر التي تهدد الصحة و المخاطر البنيوية و نواقل الأمراض؛

- تواجد الخدمات و المواد و المرافق و البنيات التحتية: يعتبر السكن غير لائق إذا لم تتوفر لشاغليه (أو ساكنته) مياه صالحة للشرب، و خدمات صحية ملائمة، و طاقة لازمة للطهي و التدفئة و الإضاءة، و مرافق صحية و مرافق اغتسال ملائمة، و سائل تخزين الأغذية، و تصريف النفايات، الخ؛

- سهولة الوصول: يكون السكن غير لائق إذا لم تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة و المهمشة (مثل الأشخاص في وضعية صعبة، و الأشخاص المعرضين للتمييز، و الأشخاص ذوي الإعاقات، و ضحايا الكوارث الطبيعية)؛

- الموقع: يجب أن يتيح السكن اللائق الوصول لإمكانية الشغل و الخدمات الصحية و الدراسة و مراكز رعاية الطفولة و غير ذلك من البنى التحتية الاجتماعية و ألا يكون مبنياً على موقع ملوث و داخل محيط قريب من مصادر تلوث

- احترام الوسط الثقافي: ينبغي أن يحترم السكن اللائق و يراعي مفهوم الهوية الثقافية و أنماط الحياة.